

تبارك وتعالى اذ لو جاز ان يلحقه العدم تعالى عن ذلك لكان وجوده  
 جازا والا واهل الصدق حقيقة اجاز على ذاته تعالى لان اجاز ما يصح  
 وجوده وعدمه وهذا التقدير المناسب يستلزم صحة الوجود والعدم  
 للذات العلية تبارك وتعالى فيكون جاز الوجود وذاك يستلزم  
 حدوثه تعالى عن ذلك لما عرفت من استحيات ترجيح الوجود اجاز  
 على العدم المساوي له في القبول من غير فاعلم من حيث وقدمت  
 قريبا بالبرهان القاطع وجوب قدمه عن وجهه فماذا يجب بقاؤه  
 تبارك وتعالى كما وجب قدمه عن وجهه **واما برهان وجوب**  
**تعالى فاعتد تعالى للحوادث فلا بد لو ما مثل شيئا منها لكان حادثا**  
**شكها وذاك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى**  
**وقايد لا شك ان كل مثلين لا بد وان يجب لاحدهما ما وجب**  
**للاخر ويستحيل عليه ما استحال عليه ويجوز له ما جاز عليه**  
 وقد عرفت بالبرهان القاطع ان كل ما سوى حولنا عن وجهه  
 يجب له حدوثه فلو ما مثل تعالى شيئا مما سواه لوجب له عن  
 وجهه من حدوثه تعالى عن ذلك ما وجب لذلك الشيء وذلك  
 باطل لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه وقايد  
 ويجمله لو ما مثل تعالى شيئا من لحوادث لوجب القدم لا الوجهية  
 واحداثه لغيره مما شئت لحوادث وذلك جمع بين تناقضين  
 ضرورة **واما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه فلا بد لى**  
**احتياج الكل لكان صفة والصفة لا تتصف بصفات**  
**المعاني ولا المعنوية وحولنا عن وجهه يجب انصافه بها وليس**  
**بصفة ولو احتياج الى تخصيص لكان حادثا وقد قام البرهان**  
**على وجوب قدمه تعالى وبقايد قدمه ان قيامه تعالى**  
 بنفسه

بنفسه عبادة عن وجوب استغناء به تعالى عن المحل والمخصص  
 اما برهان وجوب استغناء به تعالى عن المحل اي عن ذات  
 يقوم بها فهو انه لو احتياج الى ذات اخرى يقوم بها لزم ان  
 يكون صفة لتلك الذات اذ لا يقوم بالذات الا صفاتها ولو  
 عن وجهه يستحيل ان يكون صفة حتى يحتاج الى محله ليقوم  
 به اذ لو كان صفة لزم ان لا يتصف بصفات المعاني وهي  
 القدرة والارادة والعلم الى اخرها ولا بالصفات المعنوية  
 وهي كونه تعالى قادرا ومريدا ومعالما الى اخرها لان  
 الصفة لا تتصف بصفة ثبوتية غير نفسية لان النفسية  
 تتصف بالذوات والمعاني اذ لو قبلت الصفة صفة اخرى  
 لزم ان لا تتعم عنها او عن مثلها او عن ضدتها ويلزم  
 مثل ذلك في الصفة الاخرى التي قامت بها وهم جرمي  
 اذ القبول نفسى فلا بد ان يتحد بين المتماثلين وهو محال  
 لما يلزم عليه من التسلسل وذهول ما لا نهاية له من الصفات  
 في الوجود وهو محال فاذا الصفة لا تقبل ان تتصف  
 بصفات المعاني والمعنوية وحولنا عن وجهه تمام البرهان  
 القاطع على وجوب انصافه تعالى بصفات المعاني والصفات  
 المعنوية فيلزم ان يكون ذاتا علمية موصوفا بالصفات  
 الرفيعة وليس هو في نفس صفة لغيره تعالى عن ذلك  
 علما كغيره واما برهان وجوب استغناء به عن المخصص اي  
 الفاعل فهو انه لو احتياج الى الفاعل لكان حادثا وذلك  
 محال لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقايد  
 فبين بهذين البرهان وجوب الغناء المطلق لمولانا جل وعز

٢٤

بصفة ثبوتية  
 عند نفسية تقوم  
 بها اعني ح

عن وجهه  
 ح